

## عن اي ثورة نتحدث؟

### بقلم سمير فرنجيه

النهار ٢٠٠١/٢/٥

عن "ثورة هادئة"، تعبيراً عن الفرق بين ثورات الامس التي ادت كلها الى العنف، والثورة المرجوة التي ينبغي ان تقوم على احترام القانون.

ثورة، لماذا؟

لان النظام السياسي القائم منذ اكثر من عشر سنين لا يمكن اصلاحه. فهو يفتقر في جوهره الى الشرعية. شرعية شعبية، بالطبع، انما كذلك شرعية عملية.

يفتقر هذا النظام السياسي الى الشرعية الشعبية لان الوثيقة التي قام على اساسها، وهي اتفاق الطائف، لم يتم الالتزام بها، ولان السيادة الشعبية التي تستمد منها هذه الشرعية لم تسنح لها الفرصة منذ ١٩٩٢ للتعبير عن رأيها.

كذلك يفتقر الى الشرعية العملية لانه عجز عن استجابة تطلعات اللبنانيين في مجالي اعادة البناء والنمو. كان يمكن النظام ان يعوض ولو لفترة وجيزة عن غياب الحريات والسيادة الشعبية بفرض العدالة الاجتماعية وتأمين الازدهار، غير انه عجز عن ذلك، فوجد نفسه مجرداً من اي شرعية عملية.

الانجاز الوحيد الذي كان يمكن النظام ان يعتز بتحقيقه هو وقف الحرب واعادة توحيد البلد، غير انه فضل التخلي عن هذا المكسب لمصلحة سوريا ونسبه اليها من اجل اضعاف طابع شرعي على الوجود السوري في لبنان، وهو وجود لا شرعية له.

لنمض ابعد من ذلك.

هل يمكن اصلاح نظام يقر هو نفسه بان لا وجود مستقلاً له؟

اضحى لبنان منذ فترة بلدا "افتراضيا" لا قوام حقيقيا له، على غرار صفقات البورصة التي لم تعد اليوم بحاجة الى اكثر من شاشة كمبيوتر حتى تتم. والسلطة في بلد افتراضي لا يمكن الا ان تكون افتراضية بدورها. اولئيل الذين يمارسونها لا يمسون بزمامها بل هم في حال استعراض دائمة. هكذا يجد اللبنانيون انفسهم مجرد مشاهدين لمسرحية يتكرر موضوعها ابداء، في حين يتناوب الممثلون ذاتهم بانتظام على الادوار مع ارتفاع اصوات احتجاج بين الحين والآخر لدى الطامحين الى الدور الرئيسي.

اما السلطة الحقيقية، ففي مكان آخر، والكل يعي ذلك. فحين ارتفعت اصوات منادية باقامة حوار بين اللبنانيين على اثر النداء الذي وجهه مجمع الاساقفة الموارنة في ٢٠ ايلول الماضي مطالباً بانسحاب الجيش السوري من لبنان، عارض قادتت بشدة اي محاولة لمناقشة هذه المسألة، رغم كونها مسألة جوهرية. حتى ان اللبنانيين الذين طالبوا بتطبيق بنود اتفاق الطائف المتعلقة بالوجود السوري في لبنان اتهموا بانهم يلعبون سواء عمدا او عرضاً لعبة اسرائيل.

اما السلطة الحقيقية، فتصرفت بشكل مختلف اذ اقامت حواراً مع ممثلين عن المجتمع اللبناني. وها اننا نجد انفسنا اليوم في وضع ملتبس للغاية: فبينما يناقش اللبنانيون مستقبلهم الوطني مع سلطة سياسية قائمة في دولة مجاورة، ترفض الدولة التي تمثلهم اي حوار معهم، وتصر على انه لا يحق لاحد اثاره مسألة الوجود السوري في لبنان، في وقت يبدو المعنيون الرئيسيون، اي السوريون انفسهم، على استعداد لمناقشة المسألة.

يتجلى هذا الطابع الافتراضي للسلطة في لبنان في أكثر من طريقة:

-اولا في اقتصار المفاهيم السياسية على مجموعة من التوجهات الاشبه بقوانين نظام السير. ففي اللغة السياسية المستخدمة اليوم في لبنان، يتردد الكلام عن "حدود ينبغي عدم تخطيها"، "خطوط حمراء" يجب عدم تجاوزها، "ضوء اخضر" يعطى لتحرك او مسعى ما، "قطار" على المرشحين للنيابة الالتحاق به، "محددة" من شأنها ردع المتمنعين، وغيرها من العبارات.

-ثانيا في تعاضل اهمية مظاهر السلطة الخارجية للتعويض عن الفراغ الحقيقي الذي تقوم عليه السلطة الافتراضية. غير ان الاخطر في ممارسة هذه السلطة الافتراضية يكمن في العلاقة التي تقيمها مع مجتمعها. فيما انها لا تملك نفوذا حقيقيا يخولها تحديد سياسة متاسكة، توجه الى المواطنين باستمرار رسائل متناقضة ومتضاربة، ولا تعلن مبدأ الا ليعقبه نقيضه على الفور، من غير ان تتمكن مرة من توحيد خطابها.

هكذا يجد اللبنانيون انفسهم باستمرار خاضعين لضرورتين متناقضتين:

-تطبيق اتفاق الطائف الذي ارسى شرعية الدولة ورفض تطبيقه لانه ينص على الانسحاب السوري من لبنان.  
-المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي يضمن حقنا في وجه اسرائيل ورفض تطبيقه لانه قد يؤدي الى اعادة النظر في التنسيق اللبناني السوري.

-الاخذ بان الوفاق الوطني قد تم تحقيقه، مما يجعل من غير الضروري تشكيل حكومة مصالحة، والاقرار بانه لولا الوجود العسكري السوري، لاندلعت الحرب الاهلية مجددا بين مختلف الطوائف.

-رفض عودة الجنرال ميشال عون الى لبنان متذرعين بوجود ملف قضائي لم يتم تشكيله حتى الان والسماح بالظهور العلني للشيخ صباحي الطفيلي -وهو الذي صدرت في حقه مذكرة توقيف- في منطقة تقع تحت سيطرة الجيش السوري التامة.

-محاكمة الذين تعاملوا مع العدو الاسرائيلي في الجنوب ومنح مناصب وزارية للذين كانوا خلف الاجتياح الاسرائيلي عام

١٩٨٢.

ان سلوكا كهذا يعرف في مجال علم النفس ب"الاكراه المزدوج". وهو يؤدي الى اضطراب في القدرة على التعرف الى الرسائل التي يتلقاها الانسان. وهذا الاضطراب هو الذي يثير الانقسام في الشخصية.

ومن العوارض الخطيرة الاخرى في ممارسة هذه السلطة الافتراضية عزيمتها المطلق على الغاء الذاكرة، وهو مسعى يمكن فهمه، بل انه محتوم بالنسبة لهذه السلطة، وهي التي بنت شرعيتها على قاعدة السلب، معتبرة ان مبرر وجودها يكمن في اخفاق النظام السابق. ولا يمكن ارساء هذه الشرعية وترسيخها تماما الا اذا كان الاخفاق كاملا وممتدا على جميع مجالات الحياة الوطنية.

من هذه الضرورة ينبع هذا الانكار المنهجي للتجربة التاريخية التي عاشها البلد. والهدف واضح: المطلوب تجريد اللبنانيين من جميع مرجعياتهم التاريخية لحملهم تدريجيا على الاقرار بان لبنان لا وجود حقيقيا له قبل عام ١٩٨٩، سنة قيام السلطة الحالية.

ان اعتبار التاريخ اللبناني مجرد سلسلة من المجازر الطائفية المتعاقبة بلا توقف، اختصار ميثاق ١٩٤٣ في انفاق مريب بين سياسيين مسيحيين ومسلمين، ان تصوير التعايش بين المسيحيين والمسلمين على انه لم يقم الا على التكاذب والنفاق، السعي الى محو جميع معالم الحقبة السابقة باي ثمن - كما يدل الجدل حول تسمية المدينة الرياضية واعادة تمثال رياض الصلح - ، كل هذا وضع اللبنانيين امام صعوبة متزايدة في تحديد موقعهم في التاريخ، في تاريخهم، وبالتالي في تحديد

تطلعاتهم المستقبلية. هذا هو احد الاسباب الرئيسية التي تبعث في نفوسهم الاضطراب والاحساس بالعجز الذي يشلمهم اليوم ويمنعهم من استعادة السيطرة على مصيرهم. ان من يفتقر في ماضيه الى تاريخ، يصعب عليه بناء تاريخ في المستقبل، ذلك ان التجارب اثبتت ان الانسان عندما يُحجب عنه تاريخه جزئياً أو كلياً، يرى صعوبة في ان يطرح نفسه على المستقبل.

يعاني اللبنانيون اليوم من فقدان المعالم التي تحدد هويتهم. ما عادوا يعلمون من هم بالضبط. باتوا يجدون صعوبة في الاضطلاع بذلك الفرق الذي يميزهم بعدما كان مصدر فخر لهم في ما مضى. لا احد يشعر بالارتياح. الهوية الجماعية مثقلة بكل المجازر التي ارتكبت باسمها، الهوية الوطنية فقدت قيمتها منذ ان فقدت الدولة سيادتها، الهويات العائلية والعشائرية التي تسلحت بها مختلف الميليشيات لم تعد تشكل موقع انكفاء وملجأ والهوية العربية معدمة الآفاق...

\*\*\*

اين نحن اليوم في مواجهة تلك السلطة الافتراضية؟

أصبح ان اللبنانيين عاجزون عن الامساك بزمام مصيرهم وانه يتعين ابقاؤهم تحت الوصاية؟

أصبح ما يقوله قادتنا ان الخصومات الطائفية اكثر حدة اليوم منها في اي وقت مضى، وان المسيحيين والمسلمين ينتظرون الوقت المناسب ليعودوا الى الاقتتال؟

دعونا نوسع اطار تساؤلاتنا.

كيف نصف ربع القرن هذا الماضي، الممتد منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ وحتى يومنا هذا؟  
أهو كما يؤكد بعض السياسيين زمن ثورة طويلة اتاحت بتعديل النظام السياسي حتى يتكيف مع الواقع المحلي والاقليمي وسمحت ببروز نخبة جديدة؟ ام انه زمن الهزيمة لبلد يحتل موقعا سيئا على الخريطة ولم يعد من مسوغ لوجوده، حتى في نظر الذين يدعون ادارته؟

اهو كما يظن معظم اللبنانيين "حفرة سوداء في تاريخهم" ملؤها الالم والاهوال، يزيدا حدة شعورهم بانهم هدرت حياتهم ومرارتهم اذ ظلوا يراوون مكانهم في حين ان الاخرين الذين اختاروا طريق الهجرة اندمجوا في حياة طبيعية لم تجلب لهم السعادة ربما، غير انها اتاحت لهم تأمين مستقبل افضل لاولادهم؟  
اعتقد من جهتي ان سنوات الالم والخيبة والبؤس تلك كانت بالنسبة لنا جميعا "تجربة عصبية" تحتم علينا اجتيازها للتوصل الى نضج كنا نفتقر اليه وادى بنا الى اطلاق دورة العنف التي اجتاحتنا.

نرى بعد مضي ٢٥ سنة ان الناجين، اولئك الذين شاء القدر الا تصيبهم رصاصة طائشة او يعترض طريقهم حاجز مسلحين يبحثون عن ضحايا، تعلموا الكثير.

-ادركوا انهم لم يكونوا خلال تلك الحرب في معسكر الضحايا قطعا، بل كذلك في معسكر القتلة، وانهم شاركوا جميعا بطريقة او بأخرى في تدمير مجتمعهم. لقد ضحوا به لانه لم يعد قادرا على تحديد موقع كل منهم بالنسبة للاخرين وتحول الى حقل مشروع لخصومات الجميع، افرادا وجماعات وطوائف، كل يطمع في مركز الاخر، اقتناعاً منه بانه لا يطالب الا بما هو له.

-تعلموا ان لبنان - الذي اعتبره البعض اصغر من ان يكون له كيان وطالب ب"عودته" الى كنف الامة العربية، في حين رأى البعض الاخر انه اكبر من ان يستمر في ادارته بموجب مصالحه الضيقة- لبنان هو وطن في حد ذاته، وطن "تهائي"

كما ورد في نص دستورنا، جدير بان نصونه وندافع عنه، وان الضمان الوحيد لاستقلاله هو دولة يعترف مجمل اللبنانيين بشرعيتها.

-ادركوا ان الحياة المشتركة تستلزم التوصل الى تسوية واتفق، وان الاختلاف لا يشكل مصدر ثروة وغنى الا اذا تم الاقرار به وتقبله. كذلك ادركوا ان الضغينة النابعة من الشعور بالغبن لدى البعض والشعور بالخوف لدى البعض الآخر يجب الا تشكل محرك التاريخ اللبناني، ان التمييز لا يمكن ان يحل محل العدالة، ان الوقت حان لارساء قواعد امة لا تتألف من "طابورين خامسين" وفق عبارة جورج نقاش، وانه لم يعد يجوز بالتالي تقسيم الدولة بين الطوائف، بل يجب ان تمثل مساحة مشتركة للجميع، الخ.

-تعلموا انه في مجتمع تعددي يتضمن نقاط اختلاف كبيرة، وحده الحوار يسمح بتسوية المشكلات والخلافات التي قد تظهر في اي

وقت، ان العنف لا يؤدي سوى الى الفوضى والهمجية، ان احترام القانون هو اساس حياتهم الجماعية وان اي خرق للقانون لا يمكن الا ان يؤدي الى اعادة النظر في الاسس نفسها التي يقوم عليها مجتمعهم.

-تعلموا كيف يميزون بين الغطرسة، وهي تعبير صاخب عن خلل في الشخصية، واثبات الذات المشروع، وهو يتم وسط الهدوء والسكينة، بين المكر، وهو انحراف للمعرفة والذكاء الذي يمثل وسيلة للتوصل اليها، بين الانتهازية التي تقر بالامر الواقع وتتكيف معه والواقعية التي تأخذ بالحقائق الموضوعية، بين الديماغوجيا التي تحاكي الغرائز الدنيئة والمسؤولية القائمة على الصرامة.

-ادركوا ان استقرار بلدهم يتوقف على علاقة متوازنة مع العالم العربي، غير ان هذه العلاقة لا يمكن ان تقوم الا بين دول ذات سيادة وعلى اساس المساواة والمعاملة بالمثل.

-ادركوا ان قوة مجتمع ما لا تقاس الا بمقدار ابداع اولئك الذين يشكلون هذا المجتمع وحيويتهم ومثابرتهم، وان المجتمع اللبناني في هذا المعنى مجتمع قوي جدا:

يقوي بنمط الحياة الذي نجح في تحقيقه وما زال رغم كل شيء مستمرا ولو بصعوبة.

يقوي بقدرته على الاستمرار والبقاء. فاي من الدول التي عاشت حروبا مشابهة لحرينا تمكنت من العودة الى السلام والوحدة؟

يقوي باصراره على التمسك بالقيم التي تشكل اساس قيامه، رغم كل الجهود المبذولة لترويضه و"تطبيعته".

يقوي بمقاومته. فاي من الدول العربية التي احتلت ارضها تمكنت من ارغام اسرائيل على انسحاب غير مشروط؟ تلك الاستنتاجات التي توصل اليها اللبنانيون في غالبيتهم العظيمة تشكل قاعدة وفاق وطني جديد. ذلك الوفاق الذي يزداد غنى يوما بعد يوم يشير الى ان المجتمع اللبناني بدأ ينهض من فترة الانهيار الطويلة التي خلفتها الحرب، ليستعيد ديناميكيته، حيويته واقدامه.

ذلك المجتمع الذي يسعى الى استعادة السيطرة على مصيره حرم من حقه المشروع في ان تكون له دولة. فالدولة القائمة لا تقع على خط التطور الذي عرفه هذا البلد، بل انها جاءت من مكان آخر حاملة قيما قد تكون ربما مقبولة في اوضاع مغايرة، غير انها لا تلبى تطلعات اللبنانيين. الواجهة الديمقراطية التي تخفي حقيقة السلطة لم تعد تخدم احدا. كما ان الطابع البوليسي للنظام بات امرا واضحا. الاستعراض تحول الى مسرح هزلي، لم يعد احد يؤمن بأي شيء والخطابات الفصيحة الطنانة تلعثت، لكن هذه الدولة على وشك ان تحتفي، وقد وقعت ضحية تصدع في التاريخ.

حان الوقت بعد مضي ٢٥ سنة ليتحمل كل لبناني مسؤولياته، وليتحملها بالتضامن مع الاخرين، كل الاخرين. ان المعركة التي يتحتم علينا جميعا خوضها هي معركة استعادة حريتنا وسيادتنا، عبر اقامة دولة قادرة على تلبية التطلعات المشروعة لكل اللبنانيين. هذه التطلعات صار من الممكن اليوم التعبير عنها في صيغة واضحة. فاللبنانيون يريدون:

- وطنا حيث يستطيعون تنظيم حاضرمهم والتخطيط لمستقبلهم بحرية تامة.
- وطنا يؤمن لاولادهم مستقبلا يسوده السلام.
- وطنا يتيح لجميع مواطنيه حياة كريمة ولاتقة.
- وطنا يستعيد المكانة التي يستحقها في المنطقة وفي العالم.

n n n

هذا هو مضمون هذه "الثورة الهادئة" التي يتعين في رأيي خوضها. هذه الثورة هي قبل اي شيء ثورة دستورية ليس الهدف منها تعديل الدستور الحالي كما تسعى اليه جميع الثورات، بل فرض تطبيقه على سلطة لا تنظر الى القانون الا لتحوره مباشرة لمصلحتها. ان نص الدستور واضح، يقول ان "الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة التي يمارسها عبر المؤسسات الدستورية". هذا المبدأ القائم على "توق الانسان الذي لا يجوز التصرف فيه الى تولى مصيره بيده، أكان مصيره الفردي او الجماعي"، لا يكتمل معناه الا اذا واجهناه بنيقضه: سلطة لا تتبثق عن الشعب.

كيف يعبر الشعب عن سيادته؟ بواسطة ممثلين ينتخبون على اساس قانون انتخابي يحدد كيفية التعبير عن الارادة الشعبية. هل ان القانون الانتخابي الذي أجريت على اساسه الانتخابات النيابية الاخيرة كان مطابقا للهدف المحدد لها مبدئيا؟ يمكننا بالتأكيد التشكيك في الامر. فهذا القانون اصطدم قبل اقراره حتى بمعارضة الموالين والمعارضين على حد سواء، ولا سيما رئيس الوزراء السيد سليم الحص وخصمه الرئيسي السيد رفيق الحريري. غير ان البرلمان اقره بالرغم من كل شيء. السؤال المطروح هو الآتي: من الذي استطاع ان يفرض على القادة والمعارضين قانونا انتخابيا لا يريدونه؟ اعتقد ان الجواب واضح. وكذلك الهدف الحقيقي، وهو مصادرة الارادة الشعبية مرة جديدة. ان الاستثناءات القليلة التي ميزت هنا وهناك نتائج عمليات الاقتراع انما اثبتت القاعدة.

ان هذه الثورة الهادئة يجب ان تهدف اولا الى اعادة السيادة الى الشعب، مما يستلزم اصدار قانون انتخابي جديد. وصياغة قانون كهذا لا يمكن ان تتم على ايدي تقنيين او اختصاصيين في القانون الدستوري فحسب، اذ ان هذا القانون يشكل اساس عملية ان القانون الانتخابي من حيث طبيعته واهدافه يغطي كامل الحقل السياسي. فمشاركة الفرد في الوظيفة الحكومية لا تقتصر على عملية توليد السلطة برمتها.

الانتخاب في حد ذاتها، بل تتم كذلك عبر ممارسة حقوقه السياسية و"التمتع بالامتيازات التي تضمن حرية خياراته: حرية الرأي، حرية الصحافة، حرية انشاء الجمعيات، حرية التجمع، الخ". على القانون الانتخابي ان يشتمل على جميع هذه الميادين، بما فيها ذلك المتعلق بتحديد الهيئة الانتخابية التي تطرح في اطارها مسألة المجنسين، مسألة اللبنانيين المقيمين في الخارج، مسألة الشباب الذين دون الحادية والعشرين.

ان صياغة قانون انتخابي واقراره يمثلان محطة مهمة في العملية الرامية الى اعادة الحرية الى اللبنانيين.

n n n

كذلك تمثل الثورة الهادئة ثورة في كيفية تصور العلاقات بين لبنان وسوريا.

اعتبر السوريون، وكذلك الطبقة السياسية التي قلدوها السلطة، ان الوضع القائم المستتب منذ ١٩٩٠ يمكنه ان يستمر الى ما لا نهاية، مع مجلس نيابي وسلطة تنفيذية يتم تعيينهما بعناية واجهزة استخبارات ناشطة. ولتسهيل مهمة هذه الاجهزة، تم تقسيم اللبنانيين فئتين: "حلفاء" سوريا و"عملاء" اسرائيل. كل الذين لم ينتموا الى الفئة الاولى صنفوا بالضرورة في الثانية، وتحتم عليهم لزوم الصمت والقبول بالامر الواقع لتفادي الملاحظات بتهمة الخيانة العظمى.

غير ان هذه الهيمنة السورية اصطدمت بعقبة اساسية. فالنظام الذي تولى السلطة عجز عن اعادة بناء الدولة وانعاش الحركة الاقتصادية، مما حال دون اكتسابه اي شرعية شعبية. واضطر بالتالي الى ربط مصيره كلياً بالحفاظ على الوجود العسكري السوري في لبنان لضمان استمراره. العنصر الوحيد الذي كان يمكن النظام الاعتماد عليه كان تشرذم المعسكر المناهض وعجزه عن تحديد موقف متماسك يأخذ بجميع الحساسيات اللبنانية.

غير ان الامور بدأت تتبدل بعد تحرير الجنوب وظهور خطاب توحيدي ساهم المسيحيون والمسلمون، كل على طريقته، في صياغته، وجعل مسألة السيادة الوطنية واعادة توازن العلاقات مع سوريا اولوية مطلقة.

ان فكرة حدوث ثورة في فهم العلاقات اللبنانية - السورية ينبغي النظر فيها انطلاقاً من هذا التأكيد الواضح لحقنا الوطني. واذا اردنا للمعركة التي نخوضها ان تثمر، علينا ان ننقل المواجهة من المستوى اللبناني حيث تجري اليوم الى مستوى لبناني سوري. فمستقبل العلاقات بين البلدين بات متوقفاً في شكل رئيسي على تطور الوضع الداخلي في سوريا. انطلاقاً من هذا المنظار، تصبح مسألة ادخال الديمقراطية الى النظام السوري، المرتبطة بانفتاحه على العالم المعاصر، مسألة حاسمة. وحدها "لبنة" سوريا يمكن ان تسمح بازالة العقبات التي تقف في وجه قيام علاقات مميزة بين البلدين. ان السلطة اللبنانية ما زالت تنادي باعتماد لبنان - النمط السوري، في حين ان السلطة السورية الجديدة نفسها تبدي بوضوح متزايد عزمها على التغيير.

بالطبع، ليس هذا التغيير بالامر السهل، بل ينطوي في طبيعته على اخطار. غير ان السلطة الجديدة لا تملك خياراً اخر. فالجمود يعني حكم اعدام محتوماً على النظام. على كل حال، بدأت الدلائل تشير الى ان قرار المضي قدماً اتخذ. وهذا ما يدل عليه البيان الصادر عن ٩٩ مثقفاً سورياً في ٢٦ ايلول الماضي. طالب موقعو هذه الوثيقة ب"قيام دولة قانون، احترام الحريات، الاعتراف بالتعددية السياسية، حرية التعبير، الغاء الرقابة، رفع حال الطوارئ والقانون العرفي الساريين منذ ١٩٦٣، اعلان العفو العام عن السجناء السياسيين وعودة جميع المنفيين السياسيين".

اعتقد انه يمكننا بلا اي تردد توقيع هذه الوثيقة التاريخية التي اعقبتها في مطلق الاحوال مبادرات اخرى مشابهة. فقام عدد من النواب السوريين اخيراً بالتطرق الى مسألة هيمنة الاجهزة الامنية على الحياة السياسية، مطالبين بالغاء نظام الحزب الواحد واصلاح السلطة القضائية.

من واجبنا ان نساهم في هذا التطور الذي يرتسم في الافق. فتكيف سوريا مع العالم المعاصر يشكل ضرورة يتوقف عليها مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية، اذ لا يمكن توقع اي تطبيع حقيقي من دون حصول تغيير عميق في طبيعة النظام السوري.

كيف المساهمة في هذا التطور؟ بخوض معركة الديمقراطية وحقوق الانسان في لبنان. لان التغيير لن يتم في سوريا الا اذا استعاد لبنان الدور الذي كان يضطلع به في الماضي، ذلك الدور الطبيعي في عالم عربي يشعر اكثر منه في اي وقت مضى بالحاجة الى تنشق هواء جديد.

بالطبع، يفترض هذا الدور مسبقاً ان يستعيد لبنان استقلاله وسيادته التامة وان يتم وضع حد للوصاية المفروضة عليه منذ انتهاء الحرب. ان اللبنانيين قد بلغوا اقصى حدود قدرتهم على الاحتمال. نأمل ان يكون السوريون ادركوا الامر تماماً، وهم الذين ابدوا نيتهم في اقامة حوار. ربما اتاح لنا ذلك تجنب مصاعب جديدة وطي هذه الصفحة الاليمة من تاريخنا بصورة نهائية.

\*\*\*

ان الثورة الهادئة هي كذلك وفي صورة خاصة ثورة تعني كل واحد منا. علينا ان نحيب عن سؤال وجودي: هل اننا متمسكون بشدة بهذه الارض التي هي ارضنا والتي يدون فيها تاريخنا، ام اننا مجرد عابري سبيل في انتظار ان نجد ارض استقبال في رحاب هذا العالم؟ من هنا يتفرع سؤال آخر: ان كان هذا البلد يعيننا، هل يمكننا البقاء مكتوفي الايدي من دون ان نحرك ساكننا؟ والسؤال الاخير: ان كان علينا التحرك، فما الذي يمكننا القيام به وكيف؟ ليس لدي اي حل جاهز اعرضه. ثمة بيننا اشخاص ملتزمون العمل السياسي، وآخرون اقل التزاماً. لكننا جميعاً على ما اعتقد معنيون بمستقبل البلد. النصيحة الوحيدة التي اسمح لنفسي بتوجيهها هي ان نفكر، كل في وسطه وفي ميدان عمله، في سبل المساهمة في المجهود العام، مطلقين العنان للمخيلة في اختيار التحرك الواجب القيام به وواضعين التضامن فوق اي اعتبار اخر.

لدينا اليوم مرجعيات عديدة، مرجعيات تنتمي الى جميع طوائف لبنان، من البطريرك صفير الى وليد جنبلاط، مروراً بعمو كرامي، فؤاد بطرس، حسين الحسيني، غسان تويني وغيرهم. مرجعيات قادمة من آفاق سياسية مختلفة، من يسار حبيب صادق الى احزاب المعارضة المسيحية. كما لدينا فسحات حرية، في الجامعات، بدءاً بجامعة القديس يوسف، المدارس، النوادي الثقافية، ولا سيما حركة انطلايق الثقافية، مراكز الابحاث ووسائل الاعلام، من "النهار" الى "الم.تي.في" مروراً بصحيفة "لوريان لو جور"، "صوت الشعب" وغيرها من وسائل الاعلام. علينا اذاً ان نقوم بالمبادرات اللازمة لخلق هذه الحركة الاستقلالية الواسعة التي يتوقف عليها استمرار بلدنا. ان لبنان اليوم هو دولة افتراضية. فلنعمل معاً من اجل ان نجعل منه دولة حقيقية يحلو العيش فيها.

نقلتها عن الفرنسية دانيال صالح